

مجتمع واقتصاد

متابعة

والموافقة عليها. إذا لم يحصل هذا الإجراء، فلن يتمكن مجلس الإدارة من عقد جلسة». يُعدّ كريدي حالياً الطرف الأضعف، «هو لن يدعو مجلس الإدارة إلى الاجتماع إن لم توافق جميع المكونات المعنية على القرار». الطرف الآخر الذي تعرض لـ «خديعة» السياسيين هو سلامة، «غشوه بأن لديه الغطاء السياسي ليسير بقرار صرف بعض الموظفين، إلا أنهم ما لبثوا أن تنصلوا منه. هو عُذر، وفي النهاية قام شعيب والعونيون بما فيه مصلحتهم». ينهي المصدر بأن القصة ليست سهلة، «الآن ستبدأ المشاكل».

من ذلك، سيُفتح المجال أمام من يريد التقاعد المبكر، وهم بالأغلب سيكونون ممن شارف على التقاعد». يقول المصدر إن «نقابتي العمال مجبورتان على معرفة الأسماء

**يعترض كريدي على
مبدأ دفع تعويضات الطبابة
لمدة خمس سنوات**

سُيُصرف نحو 120 شخصاً اما الباقون فسيعودون إلى مزاوله اعمالهم (هيلم الموسوي)



ملف كازينو لبنان، «سُيُصرف نحو 120 شخصاً. أما الباقون، فسيعودون إلى مزاوله أعمالهم». أبرز الذين سويت أوضاعهم هم «شقيق النائب إيلي كيروز شارل، مسؤول الموارد البشرية السابق نسيب أنطون، شقيق مسؤول الأمن لدى الرئيس نبيه بري بلال شعيب». الآلية التي سنعتدّ لعودة هؤلاء إلى عملهم لم تُقر بعد. أما التعويضات، فسيكون أقصاها ستين شهراً، أو 200 ألف دولار كحد أقصى، استناداً إلى سنوات الخدمة. نقابتا عمال الكازينو لم توضع بعد في صورة التقرير، كذلك لم تُطلعاً على مضمونه، «حتى أن النقيب جاك خويري مشتمز من طريقة عمل اللجنة، لأنه يعراها مسيسة».

أما في كازينو لبنان، فالموظفون قلقون، «الصورة عندهم ليست واضحة، رغم أن بعضهم تلقى تطمينات سياسية». يُسجل المصدر نقطتين سلبيتين في عمل اللجنة. الأولى لجوؤها «إلى تقسيم الأسماء بحسب مرجعياتهم السياسية»، أما الثانية فهي «استدعاؤها لعدد من الموظفين والمديرين بطريقة عشوائية من دون أن تسألهم عن أمور تختص بوظائفهم وظروف صرفهم، بل بعلاقتهم برئيس مجلس إدارة الكازينو (حميد كريدي، والأمور التي كانت تحصل داخل المؤسسة».

كريدي ليس موافقاً على اللجنة أيضاً، «وهو كان قد سجل تحفظه أيضاً». هو يعترض على مبدأ دفع تعويضات الطبابة لمدة خمس سنوات، إذا في الولايات المتحدة لم يستطيعوا تحمّل تبعات مشروع «أوباما كير»، فيكيف نستحمله نحن؟

نُقل عن الرئيس ميشال عون أن «العدد سيرتفع ليلامس أربعمئة موظف مصروف»، وهذه هي فعلاً المرحلة الثانية من خطوات الكازينو الإصلاحية. يقول المصدر إن «العدد قد يكون أعلى

أزمة كازينو لبنان: «الآن ستبدأ المشاكل»

لياليزي

اللجنة المكلفة مهمة التثبت من صحة أسباب صرف الموظفين في كازينو لبنان، أنهت أمس اجتماعاتها التي بدأتها قبل عشرة أيام. تشكلت هذه اللجنة من مجيد جنبلاط، فادي تميم، جورج نخلة، هشام ناصر وإدي معلوف، برئاسة رئيس مجلس إدارة «انترنا» محمد شعيب. وهي كانت وليدة تسوية بين القوى السياسية، خاصة التيار الوطني الحر وحركة أمل، بموافقة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. لذلك، لم تستطع التنصل من المظلة التي تغطيها، فلجأت إلى مبدأ تقطيع قالب الجبنة بالتساوي والتوافق بين رعاتها.

عند الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر أمس، دخل أعضاء اللجنة إلى اجتماعهم الأخير في مكان «انترنا» في الحمراء. على مدى أكثر من ساعتين، عملت اللجنة على صياغة تقريرها النهائي الذي تحفظت عن نشره، بانتظار انعقاد مجلس إدارة الكازينو ودراسته. لكن ذلك لم يمنع أعضاء اللجنة من تسريب بعض المعلومات، وخاصة أسماء الموظفين الذين لن يصرفوا. وفق معلومات أحد المطلعين على

وضعت اللجنة
المكلفة درس
ملف المصروفين
في كازينو لبنان
تقريرها النهائي
أمس. لم تعلن
مضمونه بانتظار
اجتماع مجلس إدارة
الكازينو. إلا أن مصادر
مطلعة كشفت
أن النتائج التي
توصلت إليها اللجنة
خضعت للمحادثات
السياسية. أما
معايير العمل للفترة
المقبلة، فلم توضع
بعد

قطاع خاص

مستثمرون أجانب يبحثون عن شركات متعثرة

إعمار سوريا «التي تزيد على 250 مليار دولار. يجب أن يستعد لبنان لهذه المرحلة على اعتبار أن الحروب ترسم من وراء الستار، والحدود توضع من دون معرفتنا بمتى وكيف ولماذا». ويأتي الاتفاق النووي الإيراني - الأميركية في هذا السياق أيضاً، إذ «يمكن أن يكون في إيران استثمارات مهمة بعد التوصل إلى اتفاق نووي مع هذا البلد، فضلاً عن أن «لبنان يستفيد من انخفاض سعر النفط على المدى القصير».

في المقابل، يسجل زمكحل «اهتمام الشركات اللبنانية بالانفتاح على القارة الأفريقية والاستفادة من الاتفاقية الأخيرة حول انضمام لبنان إلى اتفاقية بلدان أميركا اللاتينية «ميركوسور» واهتمامه بفتح علاقات تجارية مميزة وتبادل الخبرات مع بلدان حوض البحر المتوسط، إذ من المفيد أن تبقى الاستثمارات في لبنان لأنه بمثابة مختبر للأفكار والتدريب والتجارب ومصدر انطلاق للنمو في جميع القارات».

اللبنانية التي تعد شركات متوسطة وصغيرة وهي في معظمها شركات عائلية. كلام زمكحل يأتي بعد محاضرة ألقاها في باريس بدعوة من «رابطة رجال الأعمال اللبنانيين في فرنسا». هناك، أوضح زمكحل أن «ارتفاع دين القطاع الخاص يدفع الشركات الخاصة إلى فتح رؤوس أموالها وجذب المستثمرين

**الثابت في السوق ان ديون
القطاع الخاص المسجلة لدى
المصارف بلغت 1, 50 مليار دولار**

والاستثمارات لضخ السيولة والمحافظة على نمو مستدام»، لافتاً إلى وجود ظاهرة في الاقتصادات العالمية تتعلق «بإعادة هيكلة المؤسسات المالية والخاصة (التجارية والصناعية والتكنولوجية والخدمات)». ومن الإيجابيات التي تحدث عنها زمكحل، تلك المتصلة بكلفة إعادة

التشاؤم الذي كان سائداً قبل أشهر، تبدد اليوم بسبب المظلة المذكورة التي أثبتت فاعليتها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. ففي هذه الفترة، كان ملحوظاً أن الأسواق شهدت تحسناً نسبياً. صحيح أن التحسن لم يعوّض خسائر السنوات الأربع الماضية، إلا أنه كان مؤشراً إيجابياً.

العنصر الثاني، وفق زمكحل، متصل بوجود صعوبات في الأسواق. الثابت في السوق أن ديون القطاع الخاص المسجلة لدى المصارف بلغت 50,1 مليار دولار، أي ما يوازي 110% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن «شركات القطاع الخاص وصلت إلى الحد الأعلى من سقف الاستدانة المتاحة، وهذه الديون باتت تحمل مخاطر إضافية في ظل الركود الذي نشهده منذ أربع سنوات». وفي ظل حاجة الشركات إلى السيولة والنمو في بيئة هشة اقتصادياً وأمنياً، لم يعد أمامها سوى اللجوء إلى فتح رؤوس أموالها أمام مستثمرين آخرين. هذا الأمر يشمل أكثر من 90% من الشركات

محمد وهبة

تحولت الأزمة الاقتصادية في لبنان إلى «فرصة» للمستثمرين الأجانب. يبحث هؤلاء عن شركات متعثرة أو لديها مشاكل في التمويل لشراء حصص فيها وإعادة هيكلتها. يشترط الباحثون عن هذه «الفرص» أن تكون لدى الشركات المستهدفة سمعة جيدة وتاريخ نظيف رغم صعوباتها الحالية، وأن يكون لديها محاسبة شفافة.

هذه المعطيات كشف عنها رئيس تجمع رجال الأعمال فؤاد زمكحل أمس في اتصال مع «الأخبار». يعتقد أن هناك عنصرين أساسيين يحفزان هذا المسار: الأول يتعلق بوجود مظلة دولية توافرت للبنان من أجل استيعاب أي أزمة أمنية أو سياسية، وهي ظهرت بالتزامن مع وجود حوار محلي ينعكس هدوءاً في الأسواق التي تعاني بفعل الركود الاقتصادي، فضلاً عن تحسن أمني على الحدود وفي الداخل أيضاً. ويشير إلى أن